

رئيس مجلس القيادة الرئاسي في زيارة صاخبة إلى تعز تعويضاً عن خيبات زيارة حضرموت.. لم تسلم الزيارة من انتقادات اتجهت خصوصاً صوب السلطة المحلية

الأمناء / صحيفة العرب:

وصل رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، الثلاثاء، إلى محافظة تعز بجنوب غرب البلاد، وذلك في أول زيارة له منذ توليه منصبه سنة 2022.

ولا يُنتظر من مثل تلك الزيارات أن تُحدث تغييراً فورياً في واقع المحافظات اليمينية الواقعة ضمن مجال السلطة المعترف بها دولياً ومن أوضاع سكانها الذين يواجهون مصاعب كثيرة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية وغلاء المعيشة وتردي مستوى الخدمات العمومية، لكنها تبدو مفيدة لقيادة السلطة في التعبير عن حضورها الميداني، وعلى أعلى مستوى، في مناطقها ومحاولاً ترميم ثقة السكان فيها، بعد أن لمست بوادر غضب شعبي على سياساتها.

وجاءت زيارة العليمي التي اتخذت بعداً إعلامياً صاخباً من خلال التحضيرات التي سبقتها وحفاوة الاستقبال التي حرصت السلطة المحلية في تعز على إظهارها، في إثر زيارة مماثلة كان قد قام بها رئيس المجلس إلى محافظة حضرموت بشرق البلاد مؤخراً وأسفرت عن نتائج عكسية تماماً للمراد منها، حيث فجرت احتجاجات قبلية عارمة لا تزال متواصلة إلى حد الآن ومطالبات بسيطرة أبناء المحافظة على موارد النفط المنتج محلياً، وصلت حد قيام حلف قبلي بمحاصرة منابع الخام ومنشآت وطرق نقله وتسويقه باستخدام قوة السلاح.

وتقول مصادر سياسية يمنية إن العليمي الذي يواجه انتقادات حتى من قبل شركائه في السلطة الشرعية وعلى رأسهم المجلس الانتقالي الجنوبي الغاضب من الحكومة المعترف بها دولياً بسبب ما يعتبره تقصيراً من قبلها في القيام بشؤون المناطق الواقعة ضمن نطاق نفوذ الانتقالي، بات بحاجة إلى فرض هيبة السلطة التي يقودها في المناطق التابعة لها ولتعهد صورته كقائد للمرحلة الدقيقة والحساسة التي تأمل عدة قوى ذات صلة بالملف اليمني على رأسها المملكة العربية السعودية أن تكون مرحلة



الخروج باليمن من واقع الحرب بتسوية سياسية للصراع بدأ العمل بالفعل على إطلاقها بالتعاون مع الأمم المتحدة ومبعوثها إلى البلد هانس غرونبرغ. وتقع تعز في منطقة من اليمن عالية الأهمية الإستراتيجية قريباً من مضيق باب المندب، وهي محسوبة ضمن محافظات الشمال الخارجة عن دائرة المناطق التي يطالب الانتقالي الجنوبي بإقامة الدولة المستقلة على أرضها. ووصل العليمي إلى تعز برفقة عدد من المسؤولين الحكوميين يتقدمهم عضواً مجلس القيادة عبدالله العليمي وعثمان مجلي. وقالت وكالة الأنباء اليمنية سبأ في نسختها التابعة للشرعية إن رئيس مجلس القيادة عقد اجتماعات مع قيادة السلطة المحلية والمكتب التنفيذي والقيادات العسكرية والأمنية والشخصيات السياسية والاجتماعية والنسائية والشبابية والإعلامية وممثلي منظمات المجتمع المدني "لوضعهم أمام المستجدات على الساحة الوطنية وأولويات المرحلة المقبلة على مختلف المستويات". وفي تصريح للوكالة قال العليمي "إن تعز ستبقى رافعة للمشروع الوطني ومهد التغيير وعاصمة للمصمود الذي سطرته على مدى سنوات من الحصار الظالم الذي فرضته عليها الميليشيات الحوثية". وتم خلال الزيارة وضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الممولة من قبل السعودية عبر برنامجها لتنمية وإعمار اليمن.

وتشمل تلك المشاريع بحسب الوكالة إنشاء مركز تخصصي لمعالجة الأورام، ومحطة كهرباء بقدرة ثلاثين ميغاوات في الساعة ومستشفى ريفياً بمديرية المواسط ومشروعاً لإعادة تأهيل وتجهيز المعهد التقني الصناعي بتعز.

وفي ظل الصعوبات المالية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها الشرعية اليمنية خصوصاً بسبب توقف صادراتها من النفط جراء استهداف الحوثيين لمناذ التصدير، أصبحت الحكومة المعترف بها دولياً معتمدة بشكل كبير على المساعدات السعودية لها. وتجد المملكة مصلحة كبيرة في تثبيت الشرعية ومساعدتها على التماسك حفاظاً على نفوذها في البلد وخصوصاً في مناطق عالية الأهمية الإستراتيجية من ضمنها حضرموت وتعز.

واتخذت الزيارة بعداً إعلامياً واسعاً حيث حظيت بزخم شعبي ورسمي كبيرين. ومر موكب العليمي بعدد من الشوارع الرئيسية في مدينة تعز وحيا السكان الذين خرجوا لاستقباله ملوحاً بيديه من داخل المدرعة التي كانت تقله أثناء وصوله.

وتتقاسم الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي السيطرة على تعز أكثر محافظات اليمن سكاناً، وتحظى الحكومة بالسيطرة على مركز المحافظة الذي يحمل نفس الاسم.

ولم تسلم الزيارة من انتقادات اتجهت خصوصاً صوب السلطة المحلية التي كثيراً ما كانت موضع غضب السكان بسبب اتهامهم لها بالفشل والفساد، لكنها مع ذلك اجتهدت كثيراً في تقديم صورة إيجابية عنها لرئيس السلطة من خلال تحضيرات كبيرة سبقت زيارته وشملت القيام بأعمال تنظيف وصيانة غير معهود، ما جرّ عليها اتهامات بسعيها لتجميل الواقع وتزييفه للتغطية على تقصيرها.

مخرجات لقاء حضرموت الموسع.. إصرار جنوبي على تحقيق تطلعات شعبه

الأمناء / خاص:

وجماهيره ستكون مع كل من يتوافق مع هذه الرؤية.

وجرى الإعلان عن تشكيل لجنة تواصل مع السلطات المحلية والقوى الحية والمكونات المدنية والقبلية بالمحافظة لإعداد خطة تحرك تنتزع لحضرموت حقوقها وتحصنها من الفتن والانقسامات وتوحد جهودها مع درعها الحصين قوات النخبة الحضرمية لمواجهة خطر الخلايا ومحاولات الاختراق الحوثية والتهديدات الإرهابية.

مخرجات اللقاء الموسع، يمكن التأكيد على أنها تتوافق بشكل كامل مع تطلعات أبناء حضرموت، وتبلي تطلعاتهم المواطنين، سواء فيما يخص وضع حضرموت في أي تسوية مقبلة، بكونها جزءاً لا يتجزأ من مسار استعادة الدولة. كما أن هناك محوراً آخر أكده اللقاء الموسع يتعلق بحتمية العمل على استكمال تحرير حضرموت من خطر الإرهاب، وهو أمر يمثل تصدياً للمخططات المشبوهة المثارة من تيارات الإرهاب. فعلى مدار الفترات الماضية، استغلت الميليشيات الإخوانية سطوتها على وادي حضرموت من خلال مليشيا المنطقة العسكرية الأولى، وعمدت للعمل على نشر الفوضى على صعيد واسع.

مخرجات اللقاء الموسع حظيت بتفاعل جنوبي واسع النطاق ووسط تأكيدات من مختلف المكونات الجنوبية بأنها تتكاتف وراء المجلس الانتقالي لتحقيق تطلعات شعبه بما في ذلك تطلعات حضرموت لتطهيرها بالكامل من خطر الإرهاب والاستجابة لمطالب شعبها.



مخطط إجرامي يستهدف إسقاطها من الداخل. وأكد كذلك على أن القوى الحية التي ظلت في متارس المواجهة والمقاومة لن تقبل بأي حال من الأحوال تصفية الانتصارات والعودة بحضرموت إلى قبضة قوى منظومة الحكم في صنعاء.

وشدد اللقاء على رفض أبناء حضرموت لأي اتفاق يخص نפט وغاز حضرموت لا يليق حق أبناءها في الاستفادة من عائدات ثروتهم. وجرى التأكيد على الحديث على سرعة نقل مكاتب الشركات النفطية العاملة في حضرموت إلى مدينة المكلا أو العاصمة عدن وإعطاء الأولوية في التوظيف والمقاولات لأبناء المحافظة وتحديد مناطق الامتياز.

وانطلاقاً من ذلك كله، فإن قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي تضع أمام كل أبناء حضرموت وسلطاتهم المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقوى الحية على امتداد المحافظة منطلقات رؤيتها، معلنة أنها وكل تكوينات المجلس الانتقالي وأنصاره

عام 2015.

وجرى التأكيد على أن تمثيل حضرموت في العملية السياسية الشاملة، لا يمكن أن يكون بعيداً عن إرادة السواد الأعظم من أبنائها التي تجلت على امتداد عقود متواصلة من مسيرة نضالهم الزاخرة بالتضحيات ابتغاء الخلاص وامتلاك القرار في إطار دولة جنوبية فيدرالية مدنية محققة للتوازن الوطني الشامل.

كما أهابت هيئات المجلس في حضرموت بكافة أبناء حضرموت إلى تضاطر الجهود لانتزاع حقوق حضرموت في الاستفادة من عائدات ثرواتها النفطية ومواردها بما يؤمن لأبنائها احتياجاتهم من الخدمات الأساسية، وتمكينهم من إدارة شؤونهم كافة بعيداً عن أي شكل من أشكال الهيمنة والإفساد.

في الوقت نفسه، جرى التأكيد على الرفض القاطع لأي محاولات لتقسيم حضرموت أو تجزئة قرارها، مع التشديد على ضرورة اصطاف وتعاون كافة أبناء حضرموت والجنوب، وتوحيد جهودهم كافة لنشر قوات النخبة الحضرمية في مديريات الوادي والصحراء، وإنهاء سيطرة القوات التي اجتاحتها عام 1994م والتي لا تزال تعيث فيه قتلًا ونهبًا وتكليلاً وإرهاباً.

وجد اللقاء الدعوة إلى توحيد جهود كافة أبناء حضرموت لدعم قوات النخبة الحضرمية وقوات الأمن لمواجهة النشاط المكثف للخلايا الحوثية والإرهابية التي تضاعف تدفقها ونشاطها مؤخراً في حضرموت ساحلاً ووادياً وهضبة وصحراء في إطار

تفاعل جنوبي واسع مع مخرجات اللقاء الموسع لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي بحضرموت، الذي جاء في وقت تتعرض فيه المحافظة لمخططات مشبوهة يُراد منها تجاوز المجلس الانتقالي وفرض أجندات بعينها على الجنوب.

اللقاء الموسع أكد أن حضرموت مكون أصيل في طليعة نضالات شعب الجنوب لاستعادة وبناء دولته الفيدرالية المستقلة الحديثة، فمن حضرموت انطلقت شرارة الرفض والمقاومة الأولى غداة حرب اجتياح الجنوب عام 1994م، ومن يحاول أن يتجاوز هذه الحقيقة التي رسمتها دماء الشهداء من أبناء حضرموت طوال العقود الماضية، سيجد أبناء حضرموت له بالمرصاد، ولا يمكن القبول بكل من يحمل أو يتماهى مع مشاريع إعادة إنتاج الاحتلال أن يمثل حضرموت في أي عملية سلام مقبلة.

كما جرى التأكيد على رفض أي قول أو فعل يمس بالسوء علاقة حضرموت بالأشقاء في دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ونتمن مجدداً دعمهم المتواصل الذي مكن أبناء حضرموت وأبناء الجنوب عموماً من دحر الغزاة الحوثيين والتنظيمات الإرهابية.

وشدد اللقاء، على أن حضرموت وقد تجرعت كل صنوف الاستلاب والاحتلال والنهب والإرهاب على مدار 30 عاماً لا يمكن أن تقبل بإعادة تدوير هيمنة القوى التي شاركت في امتهاؤها وسلمتها غنيمة لجحافل الغزاة عام 1994م وللجماعات الإرهابية